هنا وهناك مطالبةً بالانتقاص من بعض الحقوق المكتسبة للمرأة المصرية في حقبٍ تاريخيةٍ سابقةٍ.

وهكذا، لم يبدُ أن تزايد معدلات مشاركة المرأة السياسية في إطار أحداث ثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث، ومن خلال إقبالها الملموس على التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، لم يبدُ أنه قد أتى ثماره على المرأة المصرية بعد، وقد تُعيد تلك الحقيقة المُرة القول بأن مشاركة المرأة لا تصب في مصلحتها بقدر ما يتم توظيفها لغاياتٍ أخرى على نحو ما بدا من تخصيص مقاعد لها في مجالس نيابية شابها التزوير والبطلان ، وبهدف تجميل مؤشرات مشاركة المرأة المصرية على الصعيد الدولي، ومن ثم لم يعكس ارتفاع نسبة المرأة في تلك المجالس تغيراً نوعياً في أدائها ، ولا ترتب عليها اهتماماً أكبر بتحسين الظروف المعيشية للمرأة المصرية.

الدور المنتظر للمرأة فى الانتخابات القادمة

يمكن القول بقدرٍ من اليقين أن المرأة المصرية قد شاركت بالتصويت في جميع الانتخابات و الاستفتاءات بنسبٍ تفوق ما قُدر لها أن تجنيه ، والسبب في ذلك أن مشاركتها كانت لا تضع مصالح المرأة نُصب عينيها . فعلى مدى عقودٍ طويلة تم استغلال أصوات النساء ، لاسيما في الريف ومحافظات الحدود ، لدعم مرشح العائلة أو القبيلة بصرف النظر عن مدى صلاحيته أو كفاءته . ويبدو أن بعض الفصائل والتيارات السياسية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير لم تُدرك بعد أن المرأة قد كشفت عن وعيٍ سياسي أكبر في أحداث الثورة و ما تلاها من انتخابات و استفتاءات ، فبينما تخاطبها لدفعها للمشاركة بالتصويت ، إلا أنها – أي تلك الفصائل و التيارات – ما زالت مُحجمةً عن تمثيلها بالشكل اللائق على قوائمها، وما زالت غير مهتمة بالحديث في برامجها وخطَاباتها السياسية عن مصالح المرأة التي يتم حشدها للتصويت ، تحت راية شعارات عامة لم تَجنْ المرأة تاريخياً من ورائها شيئاً من قبيل شعارات التصويت للاستقرار أو التصويت للدين .

و يجدر بالمرأة المصرية أن تعى أن الدين يحضها على المشاركة للحفاظ على حقوقها و أن الاستقرار لن يتحقق ما ظل نصف المجتمع عاجزاً عن تلبية طموحاته المشروعة أى تلك الحقوق و الطموحات التى ظلت مهملةً لعقود طويلة ، بفعل إهدار فاعلية القوة التصويتيى للمرأة لصالح مرشح العائلة أو القبيلة ، أو بفعل تزييف وعيها بشعاراتٍ لا ترى مصالحها .

المرأة و المشاركة السياسية .. ماذا بعد ؟

ومن ثم، يجب على المرأة المصرية أن تُدرك القوة التصويتية الهائلة التي تمتلكها والتي يمكن أن تؤثر على نتائج أي انتخابات مقبلة، وخصوصاً مع هذا العدد الكبير من الأحزاب وتشتت الأصوات بما يزيد من قيمة كل صوت انتخابي ، و يجدر بها أن تسعى لتوجيه هذه القوة التصويتية نحو من يحقق لها مصالحها المتمثلة في عدم انتهاك آدميتها، وتوفير فرصٍ متكافئة للحصول على تعليم أفضل، وخدمات صحية أجود، ومساهمةً عادلةً في النشاط الاقتصادي، وتمثيلاً أفضل على الصعيد السياسي.

المجلس القومى للمرأة

١٥ شارع محمد حافظ
متفرع من شارع الثورة – الدقى – الجيزة
ت : ٣٧٦٠٣٥٨١ – ٣٧٦٠٣٥٢٩ ف : ٣٧٦٠٣٥٠٨
E-mail : ncw@ncwegypt.com
Website : www.ncwegypt.com

المجلس القومى للمرأة

المرأة و المشاركة السياسية

التصويت لمصلحة المرأة

مقدمة

تعتبر المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من المؤشرات التى تقيس مـــدى فاعلية الشرائح و الفئات المختلفة فى المجتمع .. و مشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرة بوضعها فى هذا المجتمع .. و على الرغم من أهمية الدور السياسى للمرأة المصرية إلا إنه يـــأتى فى وضع لا يتنـــاسب مع مكانتها فى المجتمع المصرى ، خاصة بعد الدور المشرف و البارز فى أحداث ثورة ٢٥ يناير .. و قد آن الأوان من هذا المنطلق أن تُدرك المرأة مدى قدرتها التصويتية التى تمتلكها ويمكن أن تُؤثر على نتائج أى إنتخابات مقبلة .

التطور التاريخى لدور المرأة السياسى

لم يدر في خُلد أحد ممن دعوا الي حصول المرأة علي حقوقها السياسية في مطلع القرن الماضي أن الطريق الي هذه الحقوق ستطول، وأنها ستكون مليئة بالعقبـــات والمطبات ، وأن الخطى فيها ستتعثر.

كما لم يكن متصوراً حينئذ ، علي الأرجح أن هذا الطريق سيكون متعرجاً ، وأن بعض ما فيه من عقبات سيفرض العودة الي الوراء ، وربما اعتقد كثيرٌ منهم أنه قبل أن ينتهي القرن الذي افتتحوه بدعوتهم تلك ستكون المرأة قد نالت حقوقها السياسية كاملةً ، وخصوصاً عندما وصلت سيدتان الي البرلمان المصري للمرة الأولي في يوليو ١٩٥٧م ولكن بعد نصف قرن علي ذلك التاريخ ، لم يتأت للمرأة المصرية أن تُحقق تقدماً يُـذكر في تمثيلها البرلماني ، و لذلك اقتضي الأمر تخصيص مقاعد محجوزة للمرأة في مجلس الشعب عام ١٩٧٩م ، ثم عام ٢٠٠٩م لضمان تمثيلها كمياً ، ولكن دون أن يكون هناك ما يضمن تميز هذا التمثيل وجـــدواه ، ما دام المجتمع الذي ارتد علي أعقابه غير مقتنع في معظمه بدور سياسي لها ، و في كلتا الحالتين انتهى الأمر بإثارة قدر كبير من الجدل حول التمثيل البرلمانى للمرأة .

و الواقع أن المشاركة السياسية تعد مؤشراً هاماً من المؤشـــرات التى تقيس مدى فـــاعلية الشرائح و الفئات المختلفة فى المجتمع ، فهى ليست من قبيل الديكور ، ولا يُكتفى أن يُقال بشأنها أن نواباً رجالاً قد يطرحون من القضايا و مشروعات القوانين ما يُحقق مصالح النساء ، ذلك أن مشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرة بوضعها في هذا المجتمع والدرجة التي بلغها تطوره ، كما تُعتبر مؤشراً على مدى التطور الديمقراطي في البلاد ، فمشاركة المرأة سياسياً تُعـــد سبيلاً للارتقاء بظروفهـــا الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تُمثل نتاجاً لما حققته المرأة في كافة الجوانب المجتمعية .

الدور السياسى للمرأة .. أرقام و إحصاءات

وعلى الرغم من أهمية الدور السياسى للمرأة المصرية ، إلا أنه يأتى فى وضع لا يتناسب مع مكانتها فى الـــمجتمع المصـــرى حيث تُـــشير الإحصاءات الى أن مشاركة المرأة سياسياً لم تكد تتعدى ٥٪ على صعيد معظم مؤشرات المشاركة السياسية ، ومن ثم فقد أوضحت الدراسات والتقاريـــر الـــدولية المعنية بتمكين المرأة أن مصر تندرج ضمن قائمة الدول التي لا تحظى فيها المرأة بفرص تمكين سياسى مقبولة عالمياً. ففى دراسة للاتحاد البرلمانى الدولى عن التمثيل البرلمـــانى للنســـاء فى ١٨٨ دولة حول العالم نُشرت عام ٢٠٠٨ ، جاءت مصر فى المرتبة ١٣٤ ، حيث لم تتجاوز نسبة وجـــود المرأة المصـــرية كنائبة فى البرلمان ٢٪ فقط . و المُثير فى الأمر أن هذه النتائج المتواضعة لم تتناسب بأي حال مع الوجود الفعلي للمرأة في المجتمع المصري، حيث تُمثل نسبة ٥٠٪ تقريباً من إجمالي عدد السكـــان ، و٢٥٪ من قوة العمل ، و٤٩٪ من طلاب الجامعات و٤٠٪ من مجموع الناخبين المسجلين في جداول الانتخابات.

المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير

وعلى الرغم من دورها الفاعل في ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، حيث كانت في الصفوف الأمامية بميدان التحرير وقدمت شهيدات و جريحات ، كما لعبت دوراً بارزاً تجلى في عمليات الحشد والتحفيز للثوار والمتظاهرين ، إلا أن الحضور السياسي الفعلي للمرأة المصرية في مؤسسات الدولة وأروقة صنع القرار خلال هذه المرحلة ، بدا متواضعاً إلى حد يبعث على القلق بشأن دورها وفرص تمكينها في مصر الجديدة . وقد تجلى هذا الأمر من خلال النسب الهزيلة التي حققتها المرأة في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الثورة ، رغم ما بدا من اتساع نطاق مشاركتها في التصويت فى تلك الانتخابات ، بل وفي الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١، وقد تزايدت نُذر القلق مع تصاعد بعض الأصوات من